منتوجات الضفة الغربية بداية مخطط جديد للتعامل مع قطاع غزة سياسيا على نفس الاساس السياسي الذي تتعامل به السلطات الاردنية مع الضفة الغربية وذلك من اجل احتواء القطاع في اية تسوية قادمة . فقد تجلى ذلك في « مشروع المملكة العربية المتحدة » وفي انتخابات « الاتحاد الوطني العربي » الذي جعل فيه لسكان قطاع غزة ممثلين عنهم في مجالس الاتحاد ومؤتمراته ويشرح المؤلف اهداف زيارات الشوا الى عمان وتصريحاته حول ضرورة ارتباط قطاع غزة بالضفة الغربية .

بعد ذلك يتحدث المؤلف عن حركة انتقال الاشخاص والاموال عبر الجسور المفتوحة فيقدم المؤلف امثلة للتعاون الاسرائيلي الاردني حول هذا الموضوع سواء بصرف جوازات سفر جديدة او بصرف رواتب موظفي الدولة في الضفة الغربية من الجانب الاردني او مسألة التصاريح من قبل اسرائيل بالاضافة الى المردود الاقتصادي الذي يجيء لاسرائيل من وراء زيارات الصيف وقد جاءت هذه التسهيلات بعد ضرب المقاومة الفلسطينية في الاردن كذلك بعد اعلان الملك حسين عن مشروع « المملكة العربية المتحدة » .

وفي فصل اخر يتحدث المؤلف عن « الافراج عن الودائع واعادة فتح فروع البنوك الاردنية في الضفة الغربية » فيطرح معالجة الازمة المالية والنقدية والاقتصادية من قبل الاردن فقد اتخذت قرارا بناء على توصية من لجنة الامن الاقتصادي والبنك المركزي الاردني وفي ظل الاحكام العرفية باغلاق جميع فروع البنوك المرخصة في الضفة الغربية اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥ ، كما جمدت الودائع وقيدت جميع عمليات السحب من مراكز وفروع البنوك في الضفة الشرقية بمبلغ لا يتجاوز مئة دينار اردني شهريا .

وفي عام ١٩٦٩ ظلت سلطات الاحتلال تكرر محاولاتها الرامية الى اعادة فتح فروع البنوك الاردنية في الضفة الغربية وقد اعادت الحكومة فتح البنوك بعد مذابح جرش ١٩٧١ ويصل المؤلف الى النتيجة التالية : « يمكن القول انه اذا كان قرار السلطات الاردنية بتجميد ارصدة وودائع البنوك الاردنية بعد الحرب قد جاء كتدبير احترازي ضد تعرض هذه البنوك لحملة سحوبات واسعة تهدد توازنها المالي ، فان استمرار حجز ودائع مواطني وتجار الضفة الغربية في وقت سمحت فيه للمودعين من الضفة الشرقية بسحب كامل ارصدتهم بعد ذلك لم يكن بهدف تشكيل ضاغط مادي وسياسي ايضا على جمهور واسع من المواطنين ، فقد اراد النظام الاردني من خلال الاستمرار في تجميد تلك الودائع ان يكثف الاحساس لدى ذلك القطاع من المواطنين بسيطرته المادية ومن ثم السياسية عليهم وبالتالي فليس غريبا ان تعود السلطات الاردنية عن قرارها السابق وتدعي ان الظروف تستدعي فتح فروع البنوك في الضفة الغربية لاسباب « وطنية وقومية » .

عز الدين المناصرة